E-ISSN: 2789-3359 || P-ISSN: 2789-7834 || AIF: 0.5 GIF: 1.5255

التدابير المضادة في القانون الدولي "جي يو إس نموذجا"

Countermeasures in international law "GUS as a model"

محمد القاضي: باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

MOHAMED ALQADI: PhD researcher in private law, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ماهية التدابير المضادة في القانون الدولي وحدودها والشروط التي يجب أن تتخذ والالتزامات التي يجب إلا تتأثر بها على ضوء مسئولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، وذلك على أثر توتر العلاقة بين روسيا وأوكرانيا، فقمنا ببيان طبيعة الصراع بين الطرفين، وإبراز أبعاد الصراع وشرح التدابير المضادة وشروطها في القانون الدولي العام كحالة من حالات الإعفاء من المسئولية الدولية، مستخدما الباحث المنهج التاريخي والتحليلي، وتوصل الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: أحقية أوكرانيا بإتخاذها التدابير المضادة بحق روسيا كونها هي المعتدية عليها وارتكابها أعمال عدوانية ترتب عليها جرائم دولية متعددة في مقدمتها الغزو الذي يعتبر أحد صور جريمة العدوان، وعلى المجتمع الدولي العمل بنفس الوثيرة في العديد من القضايا المشابهة كالقضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: التدابير المضادة، العقوبات الدولية، القانون الدولي العام، القانون الدولي الإنساني

Abstract:

This study deals with the nature of countermeasures in international law, their limits, the conditions that must be taken, and the obligations that must not be affected by them in light of the responsibility of states for internationally illegal acts, in the wake of the tense relationship between Russia and Ukraine, So we explained the nature of the conflict between the two parties, highlighting the dimensions of the conflict and explaining the countermeasures and their conditions in public international law as a case of exemption from international responsibility, using the researcher's historical and analytical method, and the study reached a set of results and recommendations, the most important of which are: Ukraine has the right to take countermeasures against Russia, as it is the aggressor and committing aggressive acts that have resulted in multiple international crimes, foremost of which is the invasion, which is one of the forms of the crime of aggression.

Keywords: countermeasures, international sanctions, public international law, international humanitarian law

المقدمة:

تشكل جزيرة القرم نقطة حساسة على الصعيد الدولي، وتعتبر من المشكلات الأكثر تعقيدا في العلاقات الدولية منذ أن بدأ النزاع فعليا في تسعينيات القرن الحالي، بسبب ضم جزيرة القرم من قبل روسيا في مارس/أذار من عام 2014، مستغلة فراغ السلطة في كييف، وطلب أوكرانيا في الدخول لحلف الناتو الأمر الذي أشعل الصراع مجددا، وإعلانها جمهوريتان شعبيتان في دونيتسك ولوهانسك، يترأسهما روس، والدخول في صراع ترتب عليه غزو روسيا لأوكرانيا مما شكل اضطرابات دولية على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط بشكل عام الذي كان محل صراع دائم طوال الفترات السابقة حتى وصول الرئيس الأمريكي "بايدن" رأس السلطة في الولايات المتحدة، والقارة الأوروبية وتخوفاتها من تراكم أزمات إنسانية وسياسية واقتصادية، وتعايشها من هواجس الصراع، الذي سيسبب بشكا أو بأخر إلى حالة من عدم الاستقرار فيها. كونها تعتمد على أكثر من 40 بالمئة من غازها الطبيعي على الغاز الروسي، كون التفكير في وسائل بديلة عن الغاز الروسي يأخذ وقت ليس بالأمر البسيط، من جهة أخرى إعتماد أغلب الدول على القمح الأوكراني- الروسي، مما سيرتب كوارث وعجزعلى صعيد السلة الغذائية لهذه الدول.

أولا: المشكلة البحثية

بعد ثبوت الأفعال غير المشروعة دوليا التي تقوم بها روسيا في إطار المسئولية الدولية المترتبة على هذه الأفعال وفق القانون الدولي العام ووفقا للممارسة الدولية، هل يحق لأوكرانيا لكونها صاحب الأرض والسيادة وبعد نفاذ الجهود السلمية التي تبناها المجتمع الدولي استخدام التدابير المضادة ضد روسيا؟

ولتفكيك هذه الإشكالية نطرح أسئلة فرعية أخرى:

- ما هو الوضع القانوني لجزيرة القرم؟
- ما هي السياسة التي اتبعها المجتمع الدولي في النزاع الروسي – الأوكراني؟
- ما هي التدابير المضادة في القانون الدولي العام؟

ثانيا: أهداف الدراسة

- بيان طبيعة الصراع بين روسيا - أوكرانيا
- إبراز أبعاد الصراع القائم بين الطرفين
- البحث في الأفعال غير المشروعة التي ترتكبها روسيا
- شرح للتدابير المضادة كحالة من حالات الإعفاء من المسئولية

ثالثا: المنهج المتبع في الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي، وذلك بتحليل القاعدة القانونية، كما اعتمد على المنهج التاريخي.

رابعا: تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة التي تحمل عنوان التدابير المضادة في القانون الدولي العام "جي يو إس نموذجا " على النحو الآتي:

- المبحث الأول: الطبيعة القانونية لجزيرة القرم
- المبحث الثاني: حالات الإعفاء من المسئولية الدولية

المبحث الأول: الطبيعة القانونية لجزيرة القرم

يعتبر تصارع المصالح على الصعيد الدولي بشكل متزايد ومتكرر من أشد صور الصراع مما يشكل توتر مستمر، وعليه فإن جزيرة القرم تعتبر من أهم النزاعات الحالية كونها تشكل نقطة خلاف وتصادم بين الفينة والأخرى ولتعدد أطراف النزاع، فلم يكن الصراع بين روسيا وأوكرانيا وليد الصدفة بل يمتد للعصور الوسطى، ويربط هذين البلدين تاريخ مشترك في الدولة السلافية "كييف روس"، نشأ عنها دولتين لكل منها أبعاد مختلفة على كافة الأصعدة الجغرافية والديمغرافية والإقتصادية حتى اللغة على الرغم من التقارب بينهما، فنالت أوكرانيا الاستقلال بعد عام 1917، ودخولها في محطات صراع متعددة إنتهت بإعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بغزوها في وقت بلغ القانون الدولي ذروته.

المطلب الأول: الصراع السياسي

تعتبر القرم أحد أهم الملفات المهمة في الصعيد الدولي، والتي لازالت تشغل العديد من الدول والقارة الأوروبية على وجه الخصوص، وتشكل الواجهة في الصراع لتلك الدول كونها منطقة مهمة وحساسة.

أولا: محطات الصراع والجذور التاريخية

كانت المحطة الأولى في بداية عام 2003 في عهد فلاديميربوتين عندما قامت روسيا ببناء سد مضيق كريتش بإتجاه جزيرة كوسا توسلا دون سابق إنذار، الفعل الذي سيزيد من الأزمة بين البلدين على حد تعبير كييف في ذالك الوقت، لكن سرعان ما تم وضع حل بين البلدين عقب لقاء بين الرئيسين الأوكراني والروسي، وبعد مرور وقت وجيز أجريت إنتخابات رئاسية في أوكرانيا عام 2004 تخللها تدخلات خارجية من قبل روسيا إنتهت بفوز " فيكتور يانوكوفيتش" المقرب من الغرب، الأمر غير المرضي لروسيا والذي ترتب عليه قيام روسيا بعدة أعمال منها وقف امدادات الغاز عن البلاد خاصة تلك التي تعبر لأوروبا عبر أوكرانيا.

أما المحطة الثانية إمتدت منذ عام 2008 حتى عام 2013، تخللها توترات على الصعيد السياسي بين البلدين عندما قام الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بمحاولة ضم أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي" الناتو" وقبول عضويتها، الأمر الذي شكل رفضا بالكلية من قبل الرئيس الروسي بوتين، ويرجع ذلك إلى أنه وفقاً للفصل الخامس من اتفاقية «الناتو»، فإن أي هجوم يتعرض له عضو في الحلف يعتبر هجوماً على الحلف بأكمله، ما يعني أن أي هجوم عسكري روسي على أوكرانيا يعني وضع موسكو في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، والدول الـ27 الأعضاء في الحلف.

وبعد فشل هذه المحاولة قامت أوكرانيا بالتقرب من الغرب من خلال اتفاقيات تعاون مع الاتحاد الأوروبي، وبقي الحال على ماهو عليه حتى عام 2013، اندلعت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية في ساحة كييف المركزية، ردا على قرار الرئيس الأوكراني بعدم التوقيع على اتفاقية الارتباط Association Agreement مع الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج الشراكة الشرقية Esteem partnership الخاص به، تحولت في النهاية إلى أعمال عنف أدى إلى الإطاحة بالرئيس الأوكراني

وسيطرة ائتلاف من القوات السياسية موالي للغرب على العاصمة، في حين فر عدد من أفراد النخبة الحاكمة من البلدين إلى روسيا[1].

أما المحطة الثالثة كانت بعد الغراغ السياسي شهد العاصمة الأوكرانية، وكانت هناك قبلها حملة معلومات سبقت العمليات الروسية في شبه جزيرة القرم استهدفت هذه الحملة بشكل أساسي الرأي العام داخل البلاد، وبشكل ثانوي المقيمين في شبه جزيرة القرم، ولقد شكلت العمليات الروسية في شبه جزيرة القرم استيلاء فعالا على الأراضي من دولة أخرى حسب ما قيل، وثم تنفيذه بسرعة وكفاءة[2]، وعلى المستوى العملي أربك الجنود الروس القيادة الأوكرانية فيما يتعلق بنوايا روسيا الحقيقية وأخروا بالتالي الرد الأوكراني، وسرعان مافهمت الحكومة الأوكرانية أنه كانت قوات روسية في شبه جزيرة القرم لكنها لم تتمكن من كشف نيتها النهائية واختارت ضبط النفس خوفا من التصعيد العسكري خلال اجتماع حاسم لمجلس الأمن والدفاع الوطنيين في أوكرانيا، ناهيك عن استخدام الخداع على المستوى التكتيكي والاستراتيجي من خلال نشر قوات خفية وعمليات تسلل ناهيك عن التحضير لهجوم مضاد، فكل ذالك ساهم في عملية الغزو[3].

خلاصة المسار السياسي لابد من القول إن القوات الروسية كانت تخطط لغزو شبه جزيرة القرم منذ الثورة البرتغالية Orange Revolution في أوكرانيا عام 2004 بعد احتجاجات الميدان عام 2013.

ثانيا: أبعاد الصراع القائم

دائما ما يكون خلف كل صراع أسباب مختلفة على كافة الأصعدة ومنها الجغرافية والتاريخية والقانونية والسياسية والاقتصادية والديمغرافية، والتي تزيد من حدة الخلاف.

1- البعد الجغرافي

تحتلّ روسيا 11 منطقة زمنيّة في الكرة الأرضيّة. وإذا كانت سيبيريا تحميها من الشرق، فإن السهل الشمالي الأوروبي يعد المقتل لكونه ممرّ الغزوات. فمن جبال البيرينيه إلى موسكو لا يوجد حاجز طبيعي واحد. ومن هذا السهل، أتى ملك السويد تشارلز الثاني عشر ليهدّد الأمن القوي الروسي.

[1] مايكل كوفمان، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، الطبعة الأولى، مكتبة الكونغرس، كاليفورنيا، 2017، ص1.

[2] نفس المرجع، ص12.

[3] -مايكل كوفمان، مرجع سابق، ص25 ومابعدها.

تبعه على المسار نفسه نابليون، وبعده هتلر الذي أضاف المسار الأوكراني عبر كييف، ليخوض كبرى معارك الحصار في التاريخ: ستالينغرادهذا من الغرب، أما من الشرق فإن الخطر المغولي دام لأربعة قرون متتالية ليُقال:"إذا حككت جلد شخص روسيّ، ستجد حتما مغولياً". فإذا أُسُس المعضلة الجيوسياسيّة الروسيّة، هي: جغرافيا، وديموغرافيا وطوبوغرافيا. حتى إن الآيديولوجيا تمرّ مرور الكرام في العقل - الوعي الروسي الجيوسياسيّ. الآيديولوجيا في روسيا هي فقط لخدمة الأمن القومي الروسي. وإلا فما معنى تخلّي جوزيف ستالين عن مبدأ «الثورة المُستدامة للفكر الشيوعي»، والاكتفاء بمناطق نفوذ وعوازل مع الغرب إبان الحرب الباردة[1]. وفي إطار الحديث عن الطبيعة الجغرافية بين روسيا وجزيرة القرم كان من السهل فصل شبه جزيرة القِرم عن البر الرئيسي.

2- البعد التاريخي

الواقع التاريخي لأوكرانيا معقد فهو تاريخ يمتد لألف عام من تغيير الأديان والحدود والشعوب، فلقد تأسست العاصمة كييف قبل موسكو بمئات السنين، ويدعي كل من الروس والأوكرانيين أنها منبع ثقافاتهم وديانتهم ولغتهم الحديثة فكانت كييف في موقع مثالي على طرق التجارة التي تطورت في القرنين التاسع والعاشر، وازدهرت بفضل ذلك لكنها ما لبثت أن فقدت مكانتها الاقتصادية مع تحول التجارة إلى مكان آخر فتاريخ وثقافة روسيا وأوكرانيا متداخلان فعلاً فهما تشتركان في نفس الديانة المسيحية الأرثوذكسية، وهناك تشابه كبير بين لغتي البلدين، إضافة إلى تشابه العادات وحتى الأطعمة[2].

3-البعد الثقافي

لعب القرب الثقافي بين روسيا وشبه جزيرة القرم دور مهم في غزوها، فتقاسمت القوات وعناصر الإستخبارات اللغة والثقافة والعرق مع معظم سكان شبه جزيرة القرم، لم يمنحها مزايا القوة الغازية، تمكن العملاء الروس من خلالها الإنخراط بسرعة وسهولة بين سكان شبه جزيرة القرم لتنظيم وحدات دفاع ذاتي أو تنسيقها [3].

[1] كيف حرك "حقد الجغرافيا" حرب روسيا على أوكرانيا؟، نجريدة الشرق الأوسط، مقال منشور عبر الإنترنت بتاريخ 5/مارس، 2022عبر الرابط الإلكتروني التالي:https://aawsat.com/home/article/351910 .

[2] BBC NEWS, روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرون من الصراعات والحروب، مقال منشور عبر الإنترنت بتاريخ 10/مارس2022 عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.bbc.com/arabic/world-60683368.

[3] مايكل كوفمان، مرجع سابق، ص18.

4- البعد السياسي

إن المطلع للوضع السياسي لكل من روسيا وأوكرانيا يجد الطرفين يعتقد أن مصالحها على الصعيد السياسي في خطر، فتسعى روسيا أن تكون المسيطرة في المنطقة على الصعيد السياسي والإستراتيجي، وعليه فإن تم المساس بهذه المصالح ستقابله روسيا بتدابير مضادة ولو بالقوة العسكرية، فالأمر لم يتوقف عند رفض الروس لإنظمام أوكرانيا لحلف "الناتو" فقط، وإنما يمتد لأبعد من ذالك ليشمل رفضها توقيع اتفاقيات تعاون مع الغرب، وتقديم ضمانات لأمن مستقبل بلادها لجعل أوكرانيا في الحاضنة الروسية.

كما أن الحدود الأوكرانية ترتبط بحدود مع الاتحاد الأوروبي وروسيا وبالتالي فإن أوكرانيا في وضعين لا ثالث لهما من هذه الناحية، أما أن تكون رابط الوصل بين روسيا وأوكرانيا أو رابط القطع والفصل بينهما، فكانت لأوكرانيا العديد من المخاوف أهم هذه المخاوف هو غزوها من قبل روسيا، وهم ما حصل فعلا في هذا الوقت من غزو واضح لأوكرانيا وارتكاب جرائم دولية متعددة وانتهاك واضح لقواعد القانون الدولي.

المطلب الثاني: ماهية التدابير المضادة

لقد نصت مشاريع القوانين عن مسئولية الدول عن الفعل غير المشروع دوليا طبقا لأعمال لجنة القانون الدولي[1]، على التدابير المضادة ضمن الباب الأول في الفصل الخامس تحت عنوان الظروف النافية لعدم المشروعية ومنها: الدفاع عن النفس والتدابير المضادة والموافقة والقوة القاهرة والضرورة والامتثال للقواعد القطعية، ولكن سنقتصر على التدابير المضادة في هذه الدراسة

أولا: التدابير المضادة وشروطها

1- التدابير المضادة في الممارسة الدولية

لقد نصت المادة 22 من مشاريع القانون على التدابير المضادة فيما يتصل بفعل غير مشروع دوليا بقولها " تنفي صفة عدم المشروعية عن فعل الدولة الذي لا يكون مطابقا لالتزام دولي تجاه دولة أخرى إذا كان هدا الفعل يشكل تدبيرا مضادا متخذا ضد الدولة الأخيرة وبقدر ما يكون كذلك"[2].

1– لجنة القانون الدولي: هي جهاز فرعي للجمعية العامة للأمم المتحدة، يهدف على تشجيع وتطوير القانون الدولي وتدوينه، ويحكم - عمل اللجنة نظام أساسي مرفق بقرار الجمعية 174 الصادر بتاريخ 21-نوفمبر -1947.

2– انظر المواد من 20 حتى 27 من مشاريع قوانين مسئولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا 2001.

وعليه فان التدابير المضادة يقصد بها: فعل تقوم به دولة ردا على فعل قامت به دولة أخرى لجبرها على وقف العمل الغير مشروع وجبر الضرر.

وعلى سبيل الممارسة العملية فان القرارات القضائية والدولية تؤكد الراي القائل ان التدابير المضادة التي تستوفي شروطا معينة من حيث الشكل والمضمون قد تكون مشروعة والتدابير المضادة لا تنفي عدم المشروعية إلا في العلاقات بين الدولة المضرورة والذي ارتكب الضرر والفعل غير المشروع دوليا.

ولقد تناول الفصل الثاني من الباب الثالث شروط وحدود اتخاذ التدابير المضادة التي تستخدمها الدولة المضرورة، فلقد نصت على ذلك المادة 49 الفقرة الأولى منها " لا يجوز أن تتخذ تدابير مضادة ضد دولة مسئولة عن فعل غير مشروع دوليا إلا من أجل حمل هذه الدولة على الامتثال لالتزامها بموجب الباب الثاني.

وعليه فالمادة 49 تضع الحدود المسموح بها التدابير المضادة المتخذة من جانب دولة مضرورة ضد الدولة المسؤولة وتضع حدودا معينة على نطاق التدابير [1]

وتشير الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر لعبارة " في الوقت الحاضر " وهذا ما يؤكده الطبيعة الوقتية للتدابير المضادة، فهو يؤكد حالة التناسب المنصوص عليها في المادة 51من نفس القانون [2].

فالسؤال المطروح هنا كيف تعامل المجتمع الدولي مع الصراع القائم بشأن أوكرانيا؟؟

أ- : العقوبات على روسيا كدولة

قامت مجموعة من الدول الغربية برئاسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا بحظر واردات الغاز والنفظ الروسي، على العلم أن الاتحاد الأوروبي يعتمد على أكثر من 40 بالمئة من غازه على الغاز الروسي، فعل ستشكل هذه الخطوة تأثيرات سلبية على القارة الأوروبية؟؟ أم أن الاتحاد الأوروبي سينجح بإيجاد وسائل بديلة عن الغاز والنفظ الروسي؟ وفي حال إيجاد البديل هل ستكون التكلفة ذاتها عند إستيراد الغاز الروسي أم ستكون مكلفة وباهظة الثمن؟

[1] - للمزيد من الاطلاع: انظر عوض شقيق عوض، مسئولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2018، ص 416.

[2] - تنص المادة 52 " يجب ان تكون التدابير المضادة متناسبة مع الضرر المتكبد، على ان توضع في الاعتبار جسامة الفعل غير المشروع دوليا والحقوق المعنية "

ب- : العقوبات على الأشخاص

لم تتوقف العقوبات على روسيا إلى هذا الحد وإنما شملت الأشخاص ذو المناصب العليا ورجال الأعمال البارزين في روسيا، وفي مقدمتهم فلاديميربوتين ووزير خارجيته لافروف، وحظر سفرهم للولايات المتحدة الأمريكية، كما منع الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية العديد من العقوبات على صناع القرار الروسي، وسارت على هذا النهج كل من استراليا واليابان.

ت- : العقوبات على الشركات

لقد شملت العقوبات الغربية البنوك الروسية في نظام سويفت الذي بموجبه يتم السماح بتحويل الأموال بشكل مبسط بين البلاد والدول المختلفة، كما قامت بريطانيا والعديد من الدول بمجموعة من العقوبات من بينها[1]:-

- استبعاد كبرى البنوك الروسية من النظام المالي البريطاني.
- تجميد أصول كافة البنوك الروسية.
- إصدار قوانين لمنع الشركات والحكومة الروسية من الحصول على أموال من الأسواق البريطانية.
- وضع حد أقصى للمبالغ المالية التي يمكن للروس إيداعها في البنوك البريطانية.
- فرض عقوبات تستهدف 70 بالمئة من السوق المصرفي.
- فرض قيود على المنتجات التي يمكن إرسالها إلى روسيا.
- حظر بيع الطائرات ومعداتها لشركات الطيران الروسية.
- حظر كافة الرحلات الجوية.

[1] BBC, NEWS, روسيا وأوكرانيا: ماهي العقوبات المفروضة على موسكو؟، بحث منشور عبر الإنترنت بتاريخ 28/فبراير2022على الرابط التالي:https://www.bbc.com/arabic/world-6055897 تاريخ الإطلاع 30/ مارس 2022.

بعد أن رأينا مجمل العقوبات الحالية المفروضة على موسكو، كيف واجه هذا الأخير حزمة العقوبات الموجهة بحقها؟[1]

قامت روسيا بالعديد من التدابير المضادة من أهم هذه التدابير:-

- قيام روسيا برفع سعر الفائدة بأكثر من الظعف لكي تسيطر على تراجع الروبل.
- قيام روسيا بمنع مدفوعات الفوائد للمستثمرين الأجانب الذين يملكون عشرات المليارات من الدولارات من الأسهم والسندات الروسية.
- قيام رجال الأعمال الروس بالتعامل مع العملات المشفرة متل البيتكوين للتحايل على الغرب وعقوباتهم.

تجدر الإشارة للقول بأن تدخل المجتمع الدولي في وثيرة قصيرة من أجل الوقوف في وجه المعتدي منذ قيام الحرب العدوانية على أوكرانيا، وفرضه عقوبات لا مثيل لها في تاريخ البشرية هو خطوة حظيت بالقبول والرفض بين دول العالم، وبغض النظر عن مشروعية هذه العقوبات وهل سيتم إيقافها عندما تضع الحرب أوزارها أم ستبقى. لماذا لم يتحرك المجتمع الدولي بهذه الوثيرة في العديد من القضايا التي طالتها الحرب وفي مقدتها فلسطين وغيرها من دول العالم التي تعرضت لحروب عدوانية وتم ارتكاب أبشع الجرائم الدولية في مسلسل طويل من الأحداث الدموية، بل وفي كثير من الأحيان يقف الفيتو الأمريكي حائلا ومدافعا عن مايقع وكأن الإنسانية الدولية أصبحت دعاية إعلامية يتم ترويجها وقت ماتريد وأين ماتريد.

2- الشروط المتعلقة باللجوء إلى تدابير مضادة

لقد نصت المادة 52 من قانون مسئولية الدول للشروط المتعلقة باللجوء إلى التدابير المضادة وهي كالتالي:

1- قبل اتخاذ تدابير مضادة تقوم الدولة المضرورة بما يلي:

(أ) تطلب من الدولة المسئولة، وفقا للمادة 43، الوفاء بالتزاماتها بموجب الباب الثاني،

(ب)تحضر الدولة المسئولة بأي قرار باتخاذ تدابير مضادة، وتعرض عليها التفاوض معها.

[1] BBC, NEWS روسيا وأوكرانيا: ماهي العقوبات المفروضة على موسكو؟، مرجع سابق.

2- بالرغم من الفقرة 1(ب)، يجوز للدولة المضرورة أن تتخذ التدابير المضادة العاجلة لحفظ حقوقها.

3-لا يجوز اتخاذ تدابير مضادة، وإذا كانت قد اتخذت وجب تعليقها دون تأخير لا مبررله:

(أ) إذ توقف الفعل غير المشروع دوليا، و

(ب)إذا عرض النزاع على محكمة أو هيئة قضائية مخولة سلطة إصدار قرارات ملزمة للطرفين.

4- لا تنطبق الفقرة 3 إذا لم تنفذ الدولة المسئولة إجراءات تسوية النزاع بحسن نية.

يتضح من المادة السابقة أنها وضعت شروط إجرائية يجب على الدولة المضرورة أخدها بعين الإعتبار قبل اللجوء للتدابير المضادة، فيجب على الدولة التي لحق بها الضرر قبل إتخاذ التدابير المضادة أن تطلب من الدولة المتسببة بالضرر في حقها أن تفي بإلتزامتها وفق المادة 43.[1]

كما أن على الدولة المضرورة أن تبلغ الدولة التي ألحقت بها الضرر أن لديها العزم على اتخاذ تدابير مضادة بحقها وتدعوها للمثول لمفاوضات معها، وفي حال توقفت الدولة المسؤولة عن الفعل غير المشروع فلا يحق للدولة التي لحق بها الضرر أن تتخذ التدابير المضادة، وفي حال تم اتخاذ التدابير المضادة بشكل فعلي وجب تعليقها.[2]

ثانيا: الالتزامات التي لا تتأثر بالتدابير المضادة

لقد تطرقت المادة 50 من مشاريع القوانين على مجموعة من الالتزامات التي لا تمس التدابير المضادة وهي على النحو الأتي:

1- لا تمس التدابير المضادة بالالتزامات التالية:-

[1] -تنص المادة 43 على:-

1- تبلغ الدولة المضرورة التي تحتج بمسئولية دولة أخرى طلبها إلى هذه الدولة.

2- يجوز للدولة المضرورة أن تحدد بشكل خاص:

(أ) السلوك الذي ينبغي أن تتبعه الدولة المسئولة لوقف الفعل غير المشروع إذا كان لا يزال مستمرا.

(ب) الشكل الذي ينبغي أن يتخذه الجبر، وفقا لأحكام الباب الثاني.

[2] عوض شفيق عوض، مرجع سابق، ص441.

(أ) الالتزامات المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا،

(ب) الالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان الأساسية،

(ت) الالتزامات ذات الطابع الإنساني التي تمنع الأعمال الانتقامية،

(ث) الالتزامات الأخرى القائمة بموجب قواعد قطعية من قواعد القانون الدولي العام.

2- لا تعفى الدولة التي تتخذ تدابير مضادة من الوفاء بالتزاماتها:

(أ) بموجب أي إجراء لتسوية المنازعات يكون ساريا بينهما وبين الدولة المسؤولة،

(ب) فيما يتعلق بصون حرمة الدبلوماسيين أو القنصليين أو الأماكن أو المحفوظات أو الوثائق الدبلوماسية أو القنصلية.

بناء على ما تقدم لابد من القول أن الدولة المضرورة يجب عليها أن تواصل إحترام علاقتها بالدولة المسؤولة ولايجوز لها أن تستند إلى خرق الدولة المسؤولة.

يتضح لنا أيضا أن نص المادة السابقة قسم الالتزامات لقسمين رئيسيين، تناول القسم الأول التزامات معينة يجب بطبيعتها ألا تتأثر بالتدابير المضادة، وتناول القسم الثاني التزامات معينة تتعلق بصفة خاصة بالحفاظ على قنوات الاتصال بين الدولتين المعنيتين بما فيها ألية تسوية المنازعات بينهما [1].

لقد تطرقت الفقرة 1(أ) لحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، وقامت باستبعاد التدابير القسرية من نطاق التدابير المضادة بموجب الفصل الثاني[2]، وهو ما يعبر عنه إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة[3].

وتنص الفقرة (ب) على ألا تمس التدابير المضادة بالالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، وهذا ما تم تكريسه في التحكيم الخاص في قضية (naulilaa)، أعلنت المحكمة أن التدابير المضادة

[1] -عوض شفيق عوض، مرجع سابق، ص423.

[2]-سمير محمد فاضل، المسئولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن استخدام الطاقة النووية في وقت السلم، عالم الكتاب، القاهرة، 1976.

[3]- عوض شفيق عوض، مرجع سابق، ص423.

يجب أن تحدده الاعتبارات الإنسانية وقواعد [1]حسن النية الواجبة واجبة التطبيق في العلاقات بين الدول، ولقد تطور هذا المبدأ بدرجة كبيرة نظرا لتطور حقوق الإنسان الدولية منذ عام 1994 وبشكل خاص تحدد معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة بعض حقوق الإنسان التي لايجوز تقييدها حتى في حالة الحرب أو في حالات الطوارئ العامة الأخرى.[2]

وقد ناقشت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أثار الجزاءات الاقتصادية على السكان المدنيين خاصة الأطفال، ومضت قائلة:

"... من الضروري التمييز بين الغرض الأساسي الضغط السياسي والاقتصادي على النخبة الحاكمة في البلد لاقناعها بالأمتثال للقانون الدولي، وما يرافق ذالك من إلحاق المعاناة بأضعف الفئات داخل البلد المستهدف"[3].

ولقد تناولت الفقرة 1(ج) التزامات المتعلقة بالقانون الإنساني بخصوص الأعمال غير المشروعة "الأنتقامية"، وهو ما سارت عليه المادة 5/60 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وتعبر هذه الفقرة عن الحظر الإنساني بالخصوص الأعمال الإنتقامية ضد الأفراد وهو مانص عليه العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية منها اتفاقية جنيف لعام 1994، والبرتوكول الإضافي الأول لعام 1977، واتفاقية لاهاي لعام 1992.

كما حضرت الفقرة 1(د) التدابير المضادة التي تمس التزامات التي تقوم على القواعد القطعية من قواعد القانون الدولي العام، ويقصد بالقواعد القطعية هي القواعد التي لا تخضع للالغاء بين دولتين حتى بموجب معاهدة، لايمكن إلغاءها بين دولتين حتى بموجب معاهدة لايمكن إلغاءها بتصرف منفرد على شكل تدابير مضادة [4].

[1] - Naulilaa.(Responsibility of Germany for damage coused in the portguese colonies in the south of Africa), UARIAA, VOL, II,P.1013.

[2] انظر الهعد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المادة الرابعة منه

[3] - البرتكول الإضافي الأول الملحق بإتفاقيات جنيف المعقود في 12/أغسطس 1994، والملحق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية(البرتكول الأول)، انظر أيضا المادة 2/54"حماية الأعيان والمواد التي لاغنى عنها لبقاء السكان المدنيين".

[4] -عوض شفيق عوض، مرجع سابق، ص426.

بناء على ماسبق بعد أن قمنا باستعراض لمجمل المادة 50 الخاصة بالالتزامات التي لا تتأثر بالتدابير المضادة من قانون مسئولية الدول الذي اختارته اللجنة الدولية في دورتها الأولى المعقودة في عام 1949، نجد أن أطراف الصراع في النزاع الروسي – الأوكراني تتفاوت إلتزامتهم اتجاه القانون الدولي، فنجد أن قادة الجيش الروسي لم تتقيد بتلك القواعد ميدانيا في ساحة الصراع وهذه نتيجة بديهية خاصة عندما يلقي المتصارعون بقواعد القانون الدولي خلف ظهورهم.

ويجب الإشارة للمادة 51 من الميثاق التي نصت على حق الدولة بالدفاع عن النفس واعتبرته حق طبيعي"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم أذا اعتدت قوة مسلحة على احد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن"

الخاتمة:

يتضح مما تقدم وبعد الحديث عن الأحداث التي جرت في منطقة شبه جزيرة القرم والحديث عن أبعاد الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا بشكل عام، وبيان ماهية التدابير المضادة وحدود موضوعها وشروطها، يجب القول انه يحق لأوكرانيا اتخاذ التدابير المضادة ضد القوات الغازية لبلادها.

النتائج:

- أولا: يحق لأوكرانيا اتخاذ التدابير المضادة بحق القوات الروسية كونها تقوم بأعمال عدوانية تدخل في إطار جريمة العدوان
- ثانيا: يحق لأوكرانيا ان تتخذ الإجراءات اللازمة بحق أي طرف يتدخل في شؤونها الداخلية كونها صاحبة الأرض والسيادة.
- ثالثا: يحق لأكرانيا حق الدفاع الشرعي عن النفس وهو حق مكفول بموجب المواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة في المادة 15 منه.

التوصيات:

- أولا: العمل المكثف على الصعيد الدولي من أجل إنهاء الصراع القائم بين الدولتين.
- ثانيا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين لعد تفاقم الأزمة المفتعلة.

- ثالثا: التقليل بقدر المستطاع من إنتهاك قواعد القانون الدولي وقواعد القانون الدولي الإنساني الخاص بحماية المدنيين.
- رابعا: على المجتمع الدولي أن يعمل بنفس الوثيرة في العديد من القضايا المشابهة كالقضية الفلسطينية وفي هذا إقرار للشرعية الدولية.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: الكتب

- مايكل كوفمان، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، الطبعة الأولى، مكتبة الكونغرس، كاليفورنيا، 2017.
- عوض شقيق عوض، مسئولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2018.
- سمير محمد فاضل، المسئولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن استخدام الطاقة النووية في وقت السلم، عالم الكتاب، القاهرة، 1976.

ثانيا: الدراسات عبر الإنترنت

- ـ كيف حرك "حقد الجغرافيا" حرب روسيا على أوكرانيا؟، نجريدة الشرق الأوسط، مقال منشور عبر الإنترنت بتاريخ 5/مارس، 2022عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://aawsat.com/home/article/351910 BBC NEWS
- ـ روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرون من الصراعات والحروب، مقال منشور عبر الإنترنت بتاريخ 10 مارس 2022م، عبر الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/world-60683368.
- بي بي سي، روسيا وأوكرانيا: ماهي العقوبات المفروضة على موسكو؟، بحث منشور عبر الإنترنت بتاريخ 28/فبراير2022 على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/world-6055897

ثالثا: المواثيق والمشاريع الدولية

- ميثاق الأمم المتحدة عام 1945.

- البرتوكولين الأضافيين عام 1977.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- اتفاقيات جنيف الأربعة عام 1945.

رابعا: المراجع الأجنبية

- Naulilaa.(Responsibility of Germany for damage coused in the Portuguese colonies in the south of Africa